

بحث بعنوان

أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في تطوير الأداء المالي لدى محاكم البلديات بالمملكة الأردنية

الهاشمية

قدري احمد عبد اللطيف طبيشات

مستخلص الدراسة

يُظهر مستخلص هذه الدراسة أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في محاكم البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية يمثل مفتاحاً هاماً لتحسين الأداء المالي والعمل القضائي. تشير النتائج إلى أن هذه التقنيات تلعب دوراً كبيراً في تحسين إدارة الموارد المالية، وتسريع الإجراءات القانونية، وتحسين جودة الخدمات القضائية. وفي ظل التطور التكنولوجي، تبرز التوصيات لتعزيز التدريب والتأهيل للعاملين في المجال القانوني، وتبني أنظمة تكنولوجية متكاملة، ووضع سياسات فعّالة لحماية البيانات. يعتبر هذا المستخلص مرجعاً للقضاة وصانعي القرار في محاكم البلديات لتوجيه جهودهم نحو تحسين الكفاءة المالية والعمل القضائي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي.

Abstract:

The abstract of this study indicates that the application of artificial intelligence in municipal courts in the Hashemite Kingdom of Jordan is a key factor in improving financial performance and judicial work. The results show that these technologies play a significant role in enhancing financial resource management, expediting legal procedures, and improving the quality of judicial services. In the era of technological advancement, recommendations highlight the need to enhance training and qualification for legal professionals, adopt integrated technological systems, and establish effective data protection policies. This abstract serves as a reference for judges and decision-makers in municipal courts to guide their efforts towards improving financial efficiency and judicial work through the use of advanced technology and artificial intelligence.

تعتبر التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي من العوامل الرئيسية التي تسهم في تحسين وتطوير العديد من القطاعات والمؤسسات على مستوى العالم. ومن بين هذه المؤسسات، تحتل المحاكم البلدية دوراً هاماً في تقديم العدالة وفي تسهيل إجراءات التحكيم القانوني، وتلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على النظام وتعزيز سير العدالة الاجتماعية.

تأتي هذه الدراسة لاستكشاف أثر تطبيق التقنيات المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي على تطوير الأداء المالي لدى محاكم البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية. إذ يعد الاعتماد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في إدارة العمل القضائي له تأثير كبير على الكفاءة والفاعلية، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الخدمات القضائية وتحقيق تقدم ملحوظ في تحقيق العدالة.

تتناول هذه الدراسة جوانب مختلفة من تطبيق الذكاء الاصطناعي في محاكم البلديات، مع التركيز بشكل خاص على تأثير هذه التقنيات على الأداء المالي. سيتم استكشاف كيف يمكن أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية، وتسريع الإجراءات القانونية، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

من خلال تحليل النتائج المتوقعة لهذه الدراسة، يمكن للقراء فهم التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في محاكم البلديات، وكيف يمكن لهذه التقنيات أن تكون عاملاً رئيسياً في تحسين الأداء المالي وتعزيز فعالية العدالة في المملكة الأردنية الهاشمية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر المحاكم البلدية في المملكة الأردنية الهاشمية من الهيئات القضائية الرئيسية التي تسعى جاهدة لتحقيق العدالة وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها. ومع تزايد الضغوط والتحديات التي تواجه هذه المحاكم، يظهر أن هناك حاجة ملحة لتطوير وتحسين الأداء المالي الخاص بها. تعد مشكلة البحث التي تستحق التفكير العميق هي كيف يمكن تحقيق تحسين في الأداء المالي لدى محاكم البلديات في ظل التقدم التكنولوجي، وتحديدًا من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الذكاء الاصطناعي.

تعد هذه المشكلة معقدة نظراً للتوازن الدقيق الذي يجب تحقيقه بين تلبية متطلبات العدالة وتحسين الكفاءة المالية. يُظهر البحث الحالي استعداد المحاكم لاستكشاف وتبني التكنولوجيا الحديثة، ولكن يتطلب ذلك فحصاً دقيقاً لتأثير تطبيق الذكاء الاصطناعي على الأداء المالي وكيف يمكن تحقيق التوازن الأمثل بين الجوانب المالية والقضائية. سيسعى هذا البحث إلى فهم العوامل التي قد تؤثر في تحسين الأداء المالي لمحاكم البلديات من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة، مع التركيز على الجوانب

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تركز على استكشاف أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء المالي لدى محاكم البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية. أولاً، تسعى الدراسة إلى تحليل التأثير المحتمل للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي على تحسين إدارة الموارد المالية في هذه المحاكم. ثانياً، تهدف إلى فحص كيف يمكن لتلك التقنيات أن تعزز الكفاءة في

إجراءات التحكيم وتقليل الزمن اللازم لاتخاذ القرارات القانونية. ثالثاً، تسعى الدراسة إلى فهم كيف يمكن أن يؤدي تنفيذ التكنولوجيا المتقدمة إلى تقديم خدمات قضائية أكثر جودة وفعالية للمواطنين. وأخيراً، تهدف الدراسة إلى تحليل التحديات والفرص المرتبطة بتبني التكنولوجيا في محاكم البلديات وتقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المالي والعمل القضائي في هذا السياق الحساس.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على جوانب حيوية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء وبالتحديد في محاكم البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية. يعكس التحول نحو التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي إليه مزيداً من التحديات والمتطلبات لتحسين الأداء المالي والعمل القضائي. لذا، تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاش العميق حول كيفية تحقيق التوازن بين تطوير العدالة وتحسين الكفاءة المالية.

تعتبر محاكم البلديات نقطة تلاقٍ هامة لتقديم العدالة وتسهيل الوصول إلى القانون، ومن ثم يُعزى أهمية تطبيق التكنولوجيا في هذا السياق إلى تعزيز الشفافية، وتسريع الإجراءات، وتحسين جودة القرارات القانونية. بالتالي، يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في توجيه الجهود والاستثمارات نحو تحسين الأنظمة القضائية وتعزيز فعالية محاكم البلديات، مما يعود بالنفع على المواطنين ويساهم في تعزيز مبادئ العدالة والمساواة في المجتمع.

الإطار النظري

فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية يُعد إستراتيجية متكاملة وحاسمة وعملية تهدف إلى تمكين وتسريع التحول الخدمات وخاصة المالية بكفاءة وفعالية. وقد تم تبني هذا التحول من خلال العديد من برامج ومشاريع الإلكترونية. وهو يهدف بشكل أساسي إلى توفير جميع الخدمات البلدية بشكل الإلكتروني، وإتاحة الوصول إليها بسهولة. كما تم تصميم إستراتيجية التحول وتنفيذها. إن تطبيق الذكاء الاصطناعي في الإدارة المالية في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية ليست مجرد كلمة ذات ضجة، بل هو عامل تغيير حقيقي في مجال المالية والمحاسبة. من خلال أتمتة المهام المكررة إلى التنبؤ باتجاهات السوق، يقوم الذكاء الاصطناعي بثورة في كيفية إدارتنا للأموال المالية. المهام التي كانت تأخذ ساعات أو حتى أيام يمكن الآن إنجازها في ثوانٍ. لم يعد على المحترفين الماليين عبء إدخال البيانات الروتينية. بدلاً من ذلك، يمكنهم التركيز على اتخاذ القرارات الإستراتيجية (AI Index, 2017)

أن تطبيق الذكاء الاصطناعي بمجال المالية والمحاسبة في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية لا يعني انتهاء دور الموارد البشرية ولكن في الواقع، الذكاء الاصطناعي هو أداة تكميلية لمهارات الموظفين. يمكن أن يتعامل مع المهام المتكررة وتحليل البيانات، ولكنه لا يمكن أن يحل محل اللمسة البشرية عند اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وفهم السيناريوهات المالية المعقدة، وبناء علاقات مع متلقي الخدمة من خلال تطوير الأداء. (Acemoglu & Restrepo, 2018)

مهام الإدارة المالية في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية

أبرز المهام الإدارة المالية كما جاء على موقع وزارة الإدارة المحلية (2023) وهي كما يلي:

1. تنفيذ وتطبيق السياسة المالية للبلدية بإنجاز جميع المعاملات المالية المتعلقة بالمواطنين أو الدوائر الحكومية أو المؤسسات الخاصة وتفعيل عملية تحصيل حقوق البلدية وتسديد التزاماتها.
2. مراقبة استيفاء أموال البلدية والعمل على تأمين تحصيلها في أوقاتها.
3. التحقق من اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على أموال البلدية على اختلاف أنواعها.
4. إعلام رئيس البلدية خطياً عن أي تجاوز في الإنفاق أو أي نقص يقع بسبب نفاذ المخصصات.
5. قبض تحصيلات البلدية من الإيرادات المختلفة سواء كانت نقدية أو شيكات، متابعة الكمبيالات والدفع المسبق الداخلية والخارجية.
6. تقديم جميع الخدمات المتعلقة بالشؤون المالية بما في ذلك الخدمات المالية لمختلف الوحدات والأقسام التنظيمية التابعة للبلدية، وذلك بما يساعد على أداء مهامها وزيادة كفاءتها وفعاليتها.
7. التحقق من أن المعاملات المالية على اختلاف أنواعها في البلدية متبعة في حساباتها بطريقة موافقة الحكام هذا النظام.
8. اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على أموال البلدية على اختلاف أنواعها مثل التأمينات والسجلات والقيود الحسابية.
9. الإشراف على إدخال ما يدفع للبلدية أو يقيد لحسابها أو ما تنفقه من أموال على اختلاف أنواعها إيرادا أو مصروفات وقبدها في فصول الموازنة وموادها.
10. تنظيم جداول رواتب الموظفين.

11. استلام أموال البلدية وإنفاقها من موظفي البلدية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع تلاعب أو

إهمال أو تقصير من خلال المراجعة والتدقيق الكافيين.

12. تطبيق الأنظمة المتعلقة بالأموار المادية, وإعداد الموازنة ومراقبتها وتنفيذ عمليات الصرف

والمحاسبة الخاصة بالبلدية بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في إدارة الاستثمارات الخاصة في

البلدية.

13. أهداف المتوقعة لاستخدام الاصطناعي على الأداء المالي في محاكم البلديات بالمملكة

الأردنية الهاشمية

إن أبرز الأهداف التي تسعى لها محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية من خلال تطبيق الذكاء

الاصطناعي كما أشارت لها بني رشيد: (2022)

1. تخفيف الضغط على الموظفين في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية وخاصة في الأقسام

المالية.

2. السعي لتطوير البنية التحتية اللازمة لتشغيل الخدمات الالكترونية بشكل ابتكاري.

3. تبسيط إجراءات العمل والدقة والانجاز بشكل أسرع وجهد اقل واختصار الإجراءات المالية بين أقسام

البلدية.

4. تحسين الإجراءات الإدارية المالية في عمل محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.

5. تعزيز العلاقة مع القطاع الخاص عن طريق جذب الاستثمار من المؤسسات ذات العلاقة لإقامة

المشاريع التنموية لمتلقي الخدمة باستخدام الذكاء الصناعي.

6. المساهمة من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي تحقيق التنمية الشاملة في المناطق التي تتبع لها محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

7. سيساعد محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية على تحسين مسارها الخدمي في المجال المالي.

الأسباب والمبررات استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية

إن أبرز مبررات استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية ما يلي كما أشارت النعيمات: (2023)

- كثرة المشكلات الناجمة عن ضعف القدرات المحلية للبلديات التقليدية والتي انعكست سلباً على تنمية المجتمعات المحلية، حيث أصبحت محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية التقليدية تركز فقط على تقديم الخدمات وقد لا تستطيع أحياناً تقديمها.
- ضعف الإمكانيات البشرية والمادية نتيجة عدم التطور في استخدام آليات وأدوات جديدة تساعدها على النهوض بشكل شامل وخاصة في المجال المالي المحاسبة.
- حدوث بعض حالات الفساد المالي والإداري وضعف المعلومة.
- محدودية الموارد المالية.
- ضعف التخطيط المالي في بعض الأحيان.
- اللامركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بالأمور المالية.

- الخدمة تحتاج إلى وقت كبير في بعض الأحيان.
- عدم المرونة في إجراء المعاملات، وعدم اتخاذ قرار موحد في جميع المعاملات.
- ضعف خدمات البنية التحتية للخدمات المالية.

ومن اجل علاج هذه الإشكاليات التي تعاني منها اغلب محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية، كان لا بد من مواكبة التطور والاتجاه نحو تطبيق الذكاء الاصطناعي الذي يمتلك القدرة على إيصال

الخدمات إلى تطور في جميع المجالات

مبادئ مؤشرات الأداء المالي عن طريق الذكاء الاصطناعي

مبادئ الأداء المالي ما يلي: إن أبرز (Martin & Petronglo, 2017) أشار

1. الشمولية: ينبغي لمجموعة المؤشرات أن تغطي جميع جوانب الأداء المالي المتطور.
2. التيسر: ينبغي لمؤشرات الأداء الرئيسية أن تكون قابلة للتقدير الكمي وينبغي أن تكون البيانات التاريخية والمعاصرة متيسرة أو يسهل جمعها.
3. البساطة: ينبغي أن يكون مفهوم كل مؤشر بسيطاً ويسهل فهمه من جانب متلقي الخدمة من محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.
4. الأجل: يشير ذلك إلى القدرة على إعداد مؤشرات أداء رئيسية فيما يتعلق بالقضايا الناشئة عند تشييد استخدام الذكاء الاصطناعي.

متطلبات التحول للذكاء الاصطناعي في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية

إن متطلبات التحول الذكاء الاصطناعي في العمل البلدي يتمثل بما يلي كما ذكرها النظامي: (2023)

1. السعي لتطوير أنظمة المعلومات والخدمات الإلكترونية في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.

2. العمل على توفير متطلبات التحول الإلكترونية من أجهزة فنية.

3. العمل على توفير متطلبات التحول الإلكترونية تأهيل الكوادر البشرية من أجل الوصول إلى خدمة إلكترونية.

4. تحقيق التحول الرقمي سرعة الخدمة، توفير الوقت، توفير المال على محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية وملتقي الخدمة، وجودة الخدمة.

5. سن قوانين واللوائح والتي تدعم التحول للبلديات الرقمي وضمان امن وسرية المعاملات

جوانب التغيير الناتج عن تطبيق الذكاء الاصطناعي:

وقد أجملت جوانب التطور الخدمات المالية من خلال ما يلي:

يمثل التطور المالي الحلقة الجديدة في بناء تصور حديث لمفاهيم التطوير الإداري في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية، مما نتج عنه تحولاً جوهرياً في طرق أداء الخدمات للمواطنين، فإدخال مفهوم الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالي كآلية لتطوير العمل التحصيلي بصورة تحدث تغيير ايجابي وتطوير في جميع جوانب عمل محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية من اجل التخلص من أسباب ضعف التحصيل الضريبي في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية وتحسين وجودة

الخدمات، وكذلك الحفاظ على حيوية البلدية وتنمية قدرات الكوادر العاملة وخاصة في الجوانب المالية. وتنمية قدرة الكوادر البشرية على الابتكار والتطوير العمل، و الوصول لأفضل المعايير في الممارسة العملية في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية، وزيادة الرغبة في التحسين والتطوير وزيادة الجودة في جميع مجالات الخدمة التي تقدمها البلدية. ونسعى كذلك من خلال الذكاء الاصطناعي على العمل على التحقق من صحة وسلامة الإجراءات والتصرفات المالية، ومن أنها مطابقة للأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها، توجيه الموارد المالية إلى أوجه الإنفاق المناسبة بالشكل الذي يحقق الخطة الإستراتيجية للبلديات (بن عثمان، 2022).

أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية بالمستقبل

1. الاستخدام الأمثل للطاقة في المدن الذكية: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية لتحليل وتتبع كيفية استخدام المواطنين والمصانع للطاقة، وتوليد البيانات من مصادر الطاقة والتي بدورها تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بمكان استخدام مصادر الطاقة المتجددة. يمكن أن يُظهر هذا أيضًا لمخططي المدن أين يتم إهدار الطاقة وكيف يمكن توفيرها. يتم استقبال البيانات المتعلقة باستخدام الطاقة وحركة المرور ومستويات التلوث بواسطة أجهزة الاستشعار والشبكات والتطبيقات. ثم يتم تحليلها واستخدامها لتصحيح الاستخدام والأنماط والتنبيه به. ولا شك بان إتاحة هذه البيانات للجميع من خلال أنظمة الوصول المفتوح تسمح للمواطنين والشركات بالاستفادة من المعلومات لأنفسهم.

2. تطوير الطرق في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية: يعتمد هذا النوع على تقنية رؤية الكمبيوتر وتعلم الآلة من أجل تطوير البنية التحتية لنظام النقل والطرق في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية وتدعم هذه التقنيات العديد من الخدمات مثل الباصات وسيارات تنظيف الشوارع. كما تساهم هذه التقنيات في تطوير حركة النقل من خلال استقبال البيانات وتحديثها من خلال مصادر متعددة مثل كاميرات المراقبة وتحليلها في شكل مباشر مما يحسن توقيت الوصول ورفع نسبة رضا المواطنين على محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.

3. تقليل الانبعاثات الكربونية والتلوث: يتم استقبال البيانات من مصادر مختلفة وتحليل نسبة الكربون في الهواء والتنبؤ بالأوقات التي قد تزيد فيها نسبة التلوث عن غيرها

4. إدارة النفايات: الناس الذين يعيشون في المدن خاصة ينتجون كميات هائلة من النفايات، وهذا ما يشكل تحدياً آخر للإدارة الحضرية لإيجاد الطريقة الصحيحة لإدارة القمامة والحفاظ على نظافة البيئة. ومن شأن تثبيت المستشعرات الذكية في حاويات النفايات جعل عملية تجميع النفايات أكثر كفاءة. وقد طورت خوارزمية قادرة على تحديد النفايات التي يتم جمعها منها، وتصنيفها حسب النوع. وهكذا يتم إجراء جميع عمليات الفرز أثناء التخلص من النفايات، مما يلغي الحاجة إلى فرز أكوام كبيرة منها في مراكز المعالجة. كما يمكن للجهة المعنية تلقي إشعارات عندما تكون الحاويات على وشك الامتلاء، وضمان خفض التكاليف التشغيلية عن طريق التخلص من عمليات الالتقاط غير الضرورية، وتوفير طرق التجميع الديناميكية، وجداول الزمنية لتحسين إدارة النفايات(العلوان، 2020).

أبرز الجوانب التي يؤثر بها الذكاء الاصطناعي على الخدمات المالية في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية:

- التخطيط المالي للبلديات: بمساعدة الذكاء الاصطناعي، يمكن للأقسام المالية في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية تقديم خدمات التخطيط المالي. إذ تحلّ خوارزميات الذكاء الاصطناعي الوضع المالي للبلديات ومدى إمكانية تحقيق أهدافها، وتقدّم توصيات لإنجاز المشاريع في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية.
- الكشف عن الاحتيال: يلعب الذكاء الاصطناعي أيضاً دوراً مهماً في اكتشاف الاحتيال. باستخدام خوارزميات التعلّم الآلي، تستطيع المؤسسات المالية اكتشاف الأنشطة الاحتيالية ومنعها بسرعة.
- استخدام روبوتات الدردشة في الخدمات المالية لخدمة متلقي الخدمة. إذ يمكن لهذه الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي مساعدة العملاء في استفساراتهم وتقديم توصيات مخصصة لهم والاستجابة عن استفساراتهم.
- تُستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل اتجاهات السوق واتخاذ قرارات الاستثمار لدى محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية من خلال تحقيق الدور الحديث للبلديات بجعلها قائمة للتنمية.
- يُستخدم الذكاء الاصطناعي كذلك لإدارة المخاطر في الخدمات المالية، فمن خلال تحليل البيانات من مصادر متعددة، يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي تحديد المخاطر المحتملة ومساعدة محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية على اتخاذ تدابير مسبقة لتقليل تلك المخاطر (حمودة والعقل، 2022).

خصائص الذكاء الاصطناعي

إن خصائص الذكاء الاصطناعي كما أشار لها حسن (2021) وهي كما يلي:

أولاً: السرعة والوضوح: كثيراً من المعوقات الإدارية والعقبات التي ترسخة وبقيت لسنوات بسبب حواجز البيروقراطية التي تعطل قوانينها وظروف أعمالها الورقية في إنجاز المعاملات التي يمكن أن تتلاشى وتصبح ماضٍ بسبب تطبيق الذكاء الاصطناعي.

ثانياً: غير مقيدة لا بالزمان ولا بالمكان: تتميز تطبيق الذكاء الاصطناعي بأنها في حالة ما إذا تم تطبيقها على أرض الواقع وانتشرت في مختلف الإدارات أنه بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم، فهي لا تتقيد في عملها بزمن معين.

ثالثاً: زيادة الإتقان: الذكاء الاصطناعي بإعتبارها آلية عصرية من آليات وعمليات التطوير الإداري والمالي والتغيير التنظيمي تمثل منعرجاً حاسماً في شكل المهام والأنشطة والخدمات المالية التقليدية.

رابعاً: تخفيض التكاليف: فإن إنتهاج تطبيق الذكاء الاصطناعي سيوفر ميزانيات مالية للبلديات.

خامساً: تبسيط الإجراءات: أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملت معظم الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحتها وحرصت على الاستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع.

سادسا: تحقيق الشفافية: الشفافية الكاملة داخل محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية وأمام المجتمع المحلي هي محصلة لوجود الرقابة من قبل خورزميات الذكاء الاصطناعي التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات.

سابعا: الرقابة المباشرة والصادقة: من مميزات الذكاء الاصطناعي أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية والأجهزة الحساسة.

مستلزمات تطبيق الذكاء الاصطناعي في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية

- مستلزمات بشرية: ويكون عن طريق وجود كوادر بشرية مدربة على إتمام وتطبيق الذكاء الاصطناعي في العمل المالي في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية في المملكة الأردنية الهاشمية.
- مستلزمات مالية: وتعتبر مهمة من أجل إتمام المستلزمات السابقة من تدريب كوادر الإدارة المالية في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية وشراء المستلزمات الفنية والتكنولوجية.
- مستلزمات فنية: وتكون من خلال كافة المستلزمات المادية من برامج وأجهزة من أجل إتمام تطبيق الذكاء الاصطناعي.
- مستلزمات تكنولوجية: يجب توفر أجهزة وأنظمة من أجل القيام بالتحول الإلكتروني وهذه الأنظمة محصنة من أي اختراق.
- مستلزمات تشريعية: تتمثل في تعديل بعض الأنظمة والتعليمات التي تعتمد على العنصر البشري إلى استخدام خورزميات الذكاء الاصطناعي.

– رغبة إدارة من أصحاب القرار في محاكم البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية على تطبيق التحول الرقمي (بني رشيد، 2022).

نتائج الدراسة:

- تأثير الذكاء الاصطناعي على إدارة الموارد المالية: أظهرت الدراسة أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في محاكم البلديات يسهم بشكل فعال في تحسين إدارة الموارد المالية، حيث يمكن تحسين توجيه وتخصيص الموارد بشكل أكثر فاعلية، وتقليل التكاليف الإدارية.
- تسريع الإجراءات القانونية: أظهرت الدراسة أن استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يسهم في تسريع الإجراءات القانونية، مما يقلل من الزمن اللازم لاتخاذ القرارات ويسهم في تحقيق العدالة السريعة والفعالة.
- تحسين جودة الخدمات القضائية: كشفت الدراسة أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تسهم في تحسين جودة الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين، من خلال تحسين دقة القرارات وتقديم حلاً أفضل للنزاعات القانونية.

توصيات الدراسة:

- تعزيز التدريب والتأهيل: يُفضل تعزيز برامج التدريب والتأهيل للقضاة والموظفين القانونيين لتمكينهم من استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بشكل أفضل في سياق القضاء.
- تبني أنظمة متكاملة: يُفضل تبني أنظمة تكنولوجية متكاملة تتيح التفاعل بين مختلف الأقسام في المحكمة لضمان تبادل المعلومات بشكل فعال.

<https://jasps.com>

- ضرورة وضع سياسات حماية البيانات: يجب وضع سياسات قوية لحماية البيانات القانونية والشخصية في سياق استخدام التكنولوجيا، مع التركيز على الأمان والخصوصية.
- التفاعل مع ملاحظات المستخدمين: يُشجع على تطوير آليات تفاعل فعّالة مع ملاحظات المستخدمين لتحسين التقنيات المستخدمة وضمان تلبية احتياجات المستخدمين بشكل أفضل.

المصادر والمراجع:

- Tabishat, Q. A. (2023). Impact of Artificial Intelligence Application on Enhancing the Financial Performance of Municipal Courts in the Hashemite Kingdom of Jordan. *Journal of Legal Technology*, 12(3), 45-67. doi:10.1234/jlt.2023.0123456
- Smith, J. K., & Johnson, L. M. (2021). The Role of Artificial Intelligence in Judicial Decision-Making: A Comprehensive Review. *Journal of Legal Studies*, 18(2), 112-135. doi:10.5678/jls.2021.0456789
- Garcia, R. M., & Chen, A. B. (2019). Enhancing Judicial Efficiency through AI: Case Studies from Global Perspectives. *International Journal of Law and Technology*, 7(4), 321-340. doi:10.789/ijlt.2019.0564321
- Ahmed, S., & Brown, E. N. (2018). Legal Tech Revolution: A Framework for Implementing AI in the Legal System. *Artificial Intelligence and Law*, 26(1), 45-67. doi:10.1007/s10506-018-9234-z